عنوان المداخلة : مساهمة المؤسسة العسكرية الجزائرية في إدارة الأزمات.

د. حاج محمد فضيلة

جامعة معسكر

الملخص:

ارتبطت بداية التنظير لوظائف المؤسسة العسكرية بتطور المهنية، وتحول الخدمة العسكرية إلى أحد واجبات المواطنة ودعامة مجتمعية، وعزز ذلك التحول نشأة الدولة القومية منذ معاهدة صلح وستفاليا 1648 ، وتأسيسها جيوشا نظامية كونت جماعات مهنية مستقلة، وقيام الثورة الصناعية، وما أفرزته من طفرة في تكنولوجيا التسلح، وتصاعد الحاجة لإكساب العسكريين معرفة تخصصية للتعامل معها، وما ترتب على ذلك من تطبيق مبادئ التخصص، وتقسيم العمل وتقسيم القوات المسلحة إلى وحدات متمايزة في مهامها العسكرية.

مقدمة:

واجهت الجزائر منذ استقلالها عدة صعوبات في مسيرتها التنموية نظرا لنقص الإطارات والأيدي العاملة المؤهلة، وبالتالي كان لابد أن تخرج المؤسسة العسكرية عن نطاقها التقليدي والانخراط في مسار عملية التنمية والتقرب أكثر من المجتمع، إذ قامت منذ تأسيسها بدور أساسي وفاعل في عملية التنمية وإدارة الأزمات من خلال تأهيل القوى البشرية وتقديم الخدمات في القطاعات المختلفة وخاصة في امتصاص اليد العاملة، التعليم، الصحة والإسهام في تطوير الصناعة وغيرها. فهي تملك إمكانات كبيرة تعتمد على مقومات العلوم والتكنولوجيا في أداء دورها نتيجة التحديث المستمر في بنيتها ويتضح من هذا الكفاءات العلمية والإمكانات الكبيرة في التصنيع، الصيانة، التدريب، الخدمات الصحية والاتصالات، كما تمتلك المؤسسة العسكرية خبرة جيدة في عملية التحديث والتطوير والإدارة.

إن إدارة الأزمات مرتبط بالواقع الاجتماعي ، إلا أن حصر دور المؤسسة العسكرية ببعض القضايا تحديدا يتعارض مع النظرة الشمولية للمؤسسة العسكرية ولدورها.

-**إشكالية الدراسة.** ما مدى مساهمة المؤسسة العسكرية الجزائرية في جهود إدارة الأزمات ؟.

- مناهج و اقترابلت الدراسة.

استخدمنا في هذه الدراسة مجموعة من المناهج و الاقترا بلت النظرية لأنها ضرورية في كل دراسة علمية، و التي هي كالآتي:

-1المناهج: و المتمثلة في:

أ- المنهج التاريخي: استخدمنا المنهج التاريخي نظرا لضرورته في موضوع دراستنا، نظرا للمراحل التاريخية التي شهدتها عملية إدارة الأزمات في الجزائر.

فقد عرف المنهج التاريخي على أنه مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة و بحث ماضي الشعوب و الأمم و تسجيل أحداث تاريخها كما وقعت، و ترتيبها و استخلاص النتائج و بيان القوانين التي تحكم سلوك البشر و صياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع و التشبه للمستقبل .

كما يستخدم هذا المنهج لتحديد تأثير الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها الأفراد المجتمع في الأوقات الحالية .

- منهج تحليل المضمون :يهدف على أنه المنهج الذي يستخدم في تحليل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

- منهج دراسة الحالة :يعرف منهج دراسة حالة على أنه دراسة معمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة، و محتوياتها، و تتعدد مفاهيم دراسة الحالة، فبعضهم يراها شبيهة بالدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع و بعضهم يرد الفصل بينهما لوجود بعض الفوارق المميزة بينهما ، وسنقوم بالاعتماد على هذا المنهج في دراستنا المتمثلة في دراسة حالة محددة و هي دور المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمات.

-2الإقترابات:

الإقتراب القانوني: يعرف الاقتراب القانوني Legal Approch على أنه المذهب الذي يفسر أصل القاعدة القانونية، وأن القانون هو إرادة و مشيئة الحاكم، أي الطرف الذي له السلطة العليا

في المجتمع، و من يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية و القوة الغيبية، و أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة على آخر واجب عليه الامتثال.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي:

تعرف الأزمة: (Crisis) على أنها خلل في النظم الفرعية ، يؤثر ماديا على النظام كله، ويصيب الهيكل الرمزي له . أيضا عرفت الأزمة عند بعض الباحثين بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

فمن زاوية السيسيولوجيا يقصد بالأزمة: "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة ."

ومن الناحية الاقتصادية فتعني:" إنقطاع في مسار النمو الإقتصادي حتى إنخفاض الإنتاج أو عدم التوازن بين النمو الفعلي والنمو الإحتمالي.[1]"

-**المؤسسة العسكرية:** تمثل احد الأركان الرئيسية في الدولة فهي ذات ارتباطين :ارتباط داخلي يتضمن مفاهيم اقتصادية و سياسية و اجتماعية وثقافية و فكرية و ارتباط خارج نطاق بنيانها التنظيمي و هو الذي يحدد علاقتها مع المجتمع و بقية المؤسسات المتعدد التي تمثل كيان الدولة، مثل المؤسسات السياسية و الاقتصادية و غيرها[2].

لقد جاء في الدستور الجزائري مواد كانت مفصلة وواضحة بخصوص المهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي، وبالتالي مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية كانت مستمدة من تلك المهام، فقد

---

[1] محمد سويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.176 .

[2] عبد الحليم الزيات، **في سيسيولوجيا بناء السلطة- الطبقة- القوة- الصفوة**، عمان :دار المعرفة،2002،ص276.

جاء في ديباجة الدستور ما يلي: "ان الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسي روح التضامن بين الشعب وجيشه.[3]"

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري ."

ولعل المواد التالية تفسر مبادئ ومرتكزا العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال:

المادة 28 : تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي.

المادة 29 : تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 30 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

---

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، مارس 2016، ص02

المادة 31 : تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[4] .

الكارثة: خطر كبير يحدث دمارا أو معاناة عميقة و مأساوية و هي كل حدث مفاجئ غالبا ما يكون بفعل الطبيعة و يهدد المصالح القومية و يخل بالتوازن الطبيعي للأمور[5] .

المبحث الثاني: مهام الجيش الوطني الشعبي في المجال الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي:

خولت المادة الثامنة من الدستور 1963 صلاحيات اجتماعية و سياسية و اقتصادية، و اعتبرت الجيش وطني وشعبي في خدمة الشعب يضمن الدفاع عن الإقليم و الجمهورية ويشارك في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

أما دستور 1976 فاسند الى الجيش الوطني الشعبي مهاما نصت عليهما المادتين 83 – 82)حيث نصت الأولى على ما يلي: " تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحريرالوطنى و درع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية و مياهها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخاصة بها ". أما المادة 83 فنصت على أن" الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حول تنظيم الدفاع الوطني.

ان للمؤسسة العسكرية وظائف متعددة في المجتمع منها الأمنية و وظائف اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية هي القائمة كونها يحددها الدستور .ولهذا فان أهم الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن و الاستقرار لأفراد المجتمع كما أدخلت المؤسسة العسكرية

---

[4] **المرجع نفسه**،ص05.

[5] السيد عليوة، **إدارة الأزمات و الكوارث . مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي** : القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع ط3،2004 ،ص13.

عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، لذلك ارتأت خروجها عن نطاقها التقليدي و تساهم في الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية[6].

أولا: التشغيل: يعتبر التشغيل من القضايا الأساسية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدول العالم وعليه أصبح موضوع التشغيل يحتل موقع الصدارة ضمن انشغالات المخططين الاقتصاديين كما شغل هذا الموضوع رجال السياسة و الاجتماع و الاقتصاد بكل توجهاتهم لآنه يتم عبره استغلال قدرات الإنسان و طاقته المادية و المعنوية و الفكرية في خدمة الاقتصاد الوطني.

و يقصد بالتشغيل توفير عدد الوظائف و مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي وتختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي اكبر عدد من طلبات العمل و اليد العاملةو يعتبر العمل حاجة اجتماعية ضرورية في حياة الافراد في المجتمع و هذا نظرا لما يمكن لهذا النشاط الاجتماعي أن يحققه من أبعاد متنوعة تتمثل في :

- البعد النفسي : إي الانعكاسات الايجابية على نفسية الفرد الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي و تتلخص هذه الانعكاسات في تحرير هذا الأخير من العوائق الذاتية التي تشكل مصدر للقلق الاضطراب و الانحراف.
- البعد الأخلاقي : قد ينظر للشغل نظرة معنوية من شانها أن تجعله قيمة أخلاقية تحفظ كرامة الفرد و تكسبه مكانة اجتماعية في وسط محيطه و احترام الناس له و بهذه الانعكاسات تؤثر تأثيرا عميقا في نفسية الفرد و تسمو به و ترقيه في سلم الحياة و الوجود ذلك لان حب العمل يدل على حرية على الإنسان على و استقلاليته المادية و المعنوية، بالإضافة إلى شعوره بالمسؤولية اتجاه نفسه . وهكذا يتبين بان العمل كنشاط اجتماعي أصبح المحدد لمكانة الفرد في المجتمع.

---

[6]أوكل سعيد ، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ص 74.

- البعد الاجتماعي : يعتبر الشغل أو العمل أكثر من نشاط فردين بل هو نشاط اجتماعي يتطلب التعاون الجماعي في ظل نظام معين تتوفر فيه المعارف و الخبرات من أجل التبادل التكاملي لإشباع الحاجات الضرورية[7].

- البعد الاقتصادي : ان استثمار الإنسان كفرد منتج في النشاط الاقتصادي و تحت نظام الشغل و العمل يستلزم مكافأة مادية تؤخذ في شكل أجرة، و هذه بالضرورة تمنحه فرصة الدخول في عالم الاستهلاك من اجل كسب الثروة.

و عليه فالمؤسسة العسكرية تعتبر من اكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، إذ نجد مثلا أن القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة تشغل قرابة 3000 عامل اغلبهم من المدنيين، كما يُشغل مصنع الأسلحة الخفيفة بولاية خنشلة قرابة 1000 عامل، بالإضافة الى 1973 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، و العديد هذه المصانع من منها المنتشرة عبر التراب الوطني التي لها دور كبير في امتصاص اليد العاملة و الحد من مشكل البطالة خاصة في المناطق النائية باعتبار أن بعض من هذه المصانع تتواجد في المناطق البعيدة عن المدن.

وعليه يمكننا أن نذكر أهمية التشغيل في النقاط التالية:

- تؤدي حالة التوظيف الى تامين الفرد من الفقر و الجوع و منه توطيد دعائم المجتمع و الاستقرار و تحقيق الرفاهية.

- تؤدي حالة التوظيف الى إشعار الفرد بأهمية في المجتمع، فشعور الفرد انه شخص نافع في المجتمع أهم من شعور حصوله على المال الذي يكفيه لشراء حاجاته الضرورية.

- تؤدي حالة الشغل الى تنافس أرباب العمل في الحصول على العمال اللازمين و ذلك بتقديم لهم أحسن الشروط الضرورية للعمل و الأجرة.

---

[7] عمر بن قفة ، **المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية**، الجزائر :دار الشروق للنشر،2000،ص259

– حالة الشغل تؤدي الى ازالة العنصرية و تحقيق المساواة بين الإفراد لان جميعهم معنى بالتوظيف و فرص العمل متوفرة للجميع.[8]

ثانيا: التعليم و التدريب الفني: يحظى التعليم باهتمام بالغ بكل فروعه سواء تعلق الأمر بالبحوث أو التجارب أو الدراسات أو التكوين، و تخصص لها نسبة عالية من ميزانيتها و تبحث عن علماء و مختصين. و يبقى ميدان التكوين يستحوذ أهمية خاصة، لان الاستثمار في معناه ضمان مستقبل واعد للأمة. والتكوين العقلاني المنظم الذي يتماشى والأهداف المسطرة لأية دولة، فهو السبيل الوحيد و الأنجع لخلق كفاءات و إطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي و ربح الرهان و لما كان العنصر البشري يعد ثورة الجزائر الأولى و دعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية فان الجيش الوطني انخرط بما لديه من إمكانات ووظف كفاءته مساهمة في تأهيل الموارد البشرية مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني و تأهيل الشباب وتتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من مرتكزات و المدارس و المنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة[9].

البشرية اللازمة لبلوغ هذا الهدف و قد نشأت هذه المدرسة تحت الوصاية البيداغوجية المزدوجة لوزارتي الدفاع الوطني و التعليم العالي و البحث العلمي، حيث تم إنشاء المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 119/98المؤرخ في 21 ذو الحجة الموافق 18 أفريل 1998 كما تضطلع المدرسة بمهمة أساسية و هي إعادة الطلبة وتحضيرهم تحضيرا علميا ممتازا[10] .

ثالثا–التدريب الفني و التكوين: المؤسسة العسكرية تصلح كمجال للتدريب على المهارات الإدارية و الفنية، إذ لها مراكز ومدارس ومنشآت تدريب عديدة و متنوعة. وهو عبارة عن مدرسة شاملة تجمع مختلف أصناف التكوين كما تمتلك المؤسسة العسكرية معاهد للتكوين في

---

[8]محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر**، الجزائر: دار الامة،2000، ص 123.

[9]بن قفة خالد عمر ، **مرجع سبق ذكره**، ص260.

[10]محمد بلقاسم، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية** ،الجزائر :دار المعرفة ،1993،ص65.

مختلف التخصصات و بها أقسام و مخابر وكذلك ورشات صغيرة حيث تقوم بتكوين عمالها من مختلف الشركات الأخرى و خير دليل على ذلك القاعدة المركزية للإمداد التي تقوم باستقبال المتربصين من مختلف المعاهد و مراكز التكوين و حتى الجامعات من اجل تكوينهم في المجال الميكانيكي و في نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص[11].

رابعا-الصحة: تمثل الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، فهي تدعم بكفاءة و اقتدار المجهود الوطني في هذا المجال بتوظيف كفاءاتها و قدراتها الصحية من أفراد و بنية تحتية و تجهيزات و تقنيات متقدمة و خدمات مختلفة لصالح المواطنين أينما كانوا . فالنمشات الصحية العسكرية من المستشفيات و مصحات و مراكز مختصة كانت مفتوحة أساسا للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحيا، إلا أن خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من الموطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية، حيث تستقبل المرضى من مختلف مستشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب الأجهزة العصرية.

ففي العاصمة مثلا، هناك المستشفى المركزي للجيش الوطني عين النعجة(و هو مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التَّراب الوطني، ما فتئت تحاول منذ إنشائها الى مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية توفتَ الوسائل التقنية الحديثة و تكوين وتأهيل الإطارات بصفة مستمرة، علما أن بعض الأطباء المختصين يتلقون تربصا بأكبر المستشفيات المختصة بالخارج، كما أن المستشفى من شانه التقليل من التكاليف الباهظة لبعض العمليات بالخارج، و كذلك استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية، و الذي يعد تأكيدا قويا و ملموسا عن المؤهلات التي تكتسبها الإطارات الجزائرية العسكرية وتجسيدا فعليا لإرادة المؤسسة العسكرية الرامية الى تطوير و تحديث مختلف مؤسساتها لبلوغ مصاف الجيوش الحديثة[12].

---

[11] **المرجع نفسه**،ص74.

[12] دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الجزائر: دار المحمدية،2002،ص147.

كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي تواجهها بعض مناطق الوطن الخاصة في المناطق النائية و الجنوب ذلك بسبب نقص الأطباء و الممرضين و الصيدليات و بالتالي ترسل و حدات من الجيش الوطني الشعبي التابعة لمديرية الصحة العسكرية من طريق المستشفيات العسكرية المتنقلة في مد يد المساعدة الى السكان. بالإضافة الى ذلك فان المستشفيات العسكرية تقوم بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية و في الاعمال الإنسانية بإرسال فرق متخصصة في الإسعافات الأولية و إجلاء المصابين وإيوائهم . كما أن الفحص الطبي الشامل المجاني الذي يتمتع به الشباب الذين يتقدمون الى مكاتب التجنيد بغض النظر الى تجنيدهم أو إعفائهم يعد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمواطنين إذ يمكن من الكشف عن الأمراض الى جانب المساهمة في الخارطة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية و عليه نرى أن المؤسسة العسكرية لها دور كبير في الرعاية الصحية إذ تتولى مصالح المؤسسة تقديم خدمات مختلفة يعم نفعها فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، و ذلك من خلال التدخلات المباشرة مثل الكشف عن الأمراض و علاجها و حملات التلقيح أو الغير مباشرة مثل محاصرة بعض الآفات الصحية و تدعيم البحث العلمي في مختلف الاختصاصات[13].

خامسا–البناء و المواصلات: يمكن للمؤسسة العسكرية أن تساهم في الاعمال التحديثية العامة كتعبيد الطرق و المشاريع الهندسية . فقد قامت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال وعن طريق شباب الخدمة الوطنية بتنفيذ سياسة وطنية للبناء و السكن، و لقد انتهجت نشاطاتها بصورة رئيسية نحو انجاز مشاريع البناء في المناطق المعزولة و الريفية[14].

سادسا : الزراعة: إن دور المؤسسة العسكرية يتوقف عند البناء و التشييد و إنما شمل مجالات عديدة من بينها الزراعة . فالمحاصيل الزراعية و الغطاء النباتي عامة بالبلاد عرضة للتصحر و زحف الرمال و لعل مشروع السد الأخضر و اصلاح الأراضي خير دليل على ذلك . إذ يعتبر السد الأخضر الذي يعد غطاء نباتي يمتد على طول1200كلم و

---

[13] عبد الوهاب الكياني، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات العربية،ط1991،2،ص169.

[14] محمد علي محمد، **الشباب العربي و التفكير الاجتماعي**، بيروت: دار النهضة العربية،1985،ص128.

بعرض 20 كلم مشروع عملاق وجد من أجل محاربة ظاهرة التصحر ووقف زحف الرمال الى الشمال الجزائري ، هذا بالإضافة الى عملية التشجير في مناطق الوطن من اجل الحفاظ على الثروة الغابية.

كما أن دور المؤسسة العسكرية لم يتوقف عند هذا الحد بل تعدى ليشمل مكافحة الجراد الذي يأتي على المحاصيل الزراعية في المناطق الجنوبية و المناطق الداخلية ، و ذلك برش المبيدات عن طريق الوسائل و الإمكانات المتوفرة لديها من المعدات و الطائرات تمكنها من تقديم الدعم للفلاحين وتعد هذه التدخلات من قبل الجيش الوطني الشعبي مساهمة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال إنقاذ المحاصيل الزراعية و المحافظة على الغطاء النباتي[15].

المبحث الثالث :التدخل الانساني للجيش الوطني الشعبي في بعض الازمات و الكوارث

أ-الزلازل: تشير خريطة النشاط الزلزالي الى وجود 45 ولاية ذات نشاط زلزالي يتراوح بين صنف "الشديد جدا" و صنف "ضعيف جدا" منها 7ولايات ذات نشاط زلزالي "شديد جدا" وفق مقياس ريختر و هي ولايات: بومرداس ، الجزائر، تيبازة ،مستغانم ، عين الدفلى ،البليدة ، الشلف.

و لقد كان للجيش الوطني الشعبي مشاركة تاريخية في محو أثار "الزلزال" الذي ضرب "الاصنام"(الشلف حاليا) في 10-10-1980 و أودى بحياة العديد من الافراد ، حيث بذل أفراد الجيش الوطني الشعبي قصارى جهدهم لإنقاذ المواطنين و اخراجهم من تحت الانقاض و تقديم المساعدة للمنكوبين و نفس المهام قام بها في مواجهة أثار زلزال عين تموشنت سنه1999 و زلزال بومرداس 10-05-2003.

ب -الفيضانات: تشير خريطة النشاط الى وجود 45 ولاية ذات نشاط حيث سجل الجيش الوطني الشعبي حضروه أثناء الكارثة التي ألمت بالعاصمة جراء فيضانات "السبت الاسود" في 10-11-2001 لا سيما منطقة باب الواد و في فيضانات غرداية 10-10-2008

---

[15] مديرية الاعلام و الاتصال و التوجيه، الجيش الوطني الشعبي مسيرة اربعين سنه،" **مجلة الجيش**" ،العدد 468،2002،ص23.

فضلا عن التدخل لإنقاذ عدة مناطق جبيلية و سهبيه التي عزلتها و نكبتها العواصف الثلجية خلال شتاء 2012 [16].

ج-الثلوج: تشير خريطة النشاط الى وجود العديد من الولايات التي تشهد ظروف جوية استثنائية تؤدى الى الشلل شبه تام في الحركة و التكفل بالمسافرين ،حيث تعرضت ولاية البويرة على غرار بعض الولايات الى عاصفة ثلجية إثر التقلبات الجوية المسجلة أيام 25-26-27جانفي 2005 و هي عاصفة لم يشهد لها مثيل منذ أزيد من نصف قرن أي منذ 1945 اذ وصل سمك الثلوج الى أكثر من 80سم و الى 1متر و50سم في البلديات الجبلية و أثر هذا كثيرا على حياة المواطنين حيث سجل الجيش الوطني الشعبي حضروه بتقديم المساعدات و تقديم الوجبات الساخنة للمواطنين و تقديم الاسعافات الطبية بالإضافة الى فك العزلة عن المناطق الريفية و فتح الطرقات[17].

ثانيا/تفعيل الدور الاستراتيجي لأداء المؤسسة العسكرية في الترشيد للوقاية من الأزمات:

سنتناول متابعة الدور للأداء من خلال ما يسمى بالرقابة الاستراتيجية.

أ- أوجه تطوير للأداء.

إن تفعيل أو تطوير الأداء يكون من خلال مجموعة المهارات و الصفات التي يتميز بها المسير الاستراتيجي، ليصل بذلك إلى التميز في الأداء والترشيد للوقاية من الأزمات. و من أهم المؤشرات أو الأوجه التي تظهر الأداء المتميز : القرارات الاستراتيجية الفعالة، وأيضا التسيير الجيد للمهارات و توجيهها نحو الأفضل[18].

---

[16]قاسم حجاج ، التدخل الانساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية ،"**مجلة دفاتر السياسة و القانون** ،العدد 14، السنة 2016،ص 19.

[17]تقرير الدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي لولاية البويرة ،مارس 2005.

[18]الجحني علي بن فايز ، مدخل الى العلاقات العامة الانسانية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية،2002. ص18-20.

– 1.1 اتخاذ القرار الاستراتيجي تتجسد مهارة متخذ القرار عند أداء مهامه في القرار الاستراتيجي الصائب و الناجح، و الذي يتخذه في سبيل م معالجة هادفة وفق متطور قادر على استيعاب تطورات المستقبل و ما يتضمنه من متغيرات تؤثر على قدرته، على التنبؤ و اعتماد القرارات الاستراتيجية الرشيدة في هذا الخصوص، و تواجه الظاهرة في العصر الحالي حالة من التحدي نتيجة للثورة العلمية و التكنولوجية، التي اكتسحت جميع الميادين، و ما نجم عنها من تعقد و تشابك في وظائف مواجهة الازمات و متطلبات أدائها، وعليه فإن الوسائل التقليدية كمجرد الاعتماد على الخبرة الشخصية و استخدام أسلوب التجربة و الخطأ[19] .

و تكمن الأهمية البالغة التي تولي مختلف مسؤولي اتخاذ القرار الاستراتيجي في كون النشاطات التي تمارسها الدول في ظل التحولات العالمية الجارية تتطلب اعتماد الرؤية العلمية الثاقبة في اتخاذ القرار الاستراتيجي، سيما و أن الارتجال أو مجرد الرجوع إلى المعارف المتراكمة أو أسلوب التجربة و الخطأ فقط، لم يعد كافيا لاتخاذ القرار الاستراتيجي فقد أصبحت القرارات الاستراتيجية اليوم بمثابة المرآة العاكسة لمدى النجاح أو الفشل، الذي يحققه متخذ القرار الاستراتيجي، و غالبا ما يحقق القرار العلمي السديد أعلى مستويات الأداء بأقل تكلفة و ذلك بالمقارنة مع القرارات الغير علمية .

مما سبق يمكن تعريف القرارات الاستراتيجية بأنها: "القرارات التي تختص في حل المشاكل أو تحديد السياسة العامة أو العريضة للمؤسسة على المدى البعيد من أجل اختيار أفضل السبل فاعلية للوصول إلى الأهداف المنشودة."

و أما عن مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي :

1. مرحلة التشخيص و التحليل : و تعد من أصعب المراحل و أكثرها تعقيدا، إذ لابد على المدير الاستراتيجي أن يمتلك القدرة الكافية لتشخيص الموفق، و التعرف على مختلف المتغيرات حتى يسهل الوصول إلى القرار الصحيح، و في هذا الصدد يقول : DRUCKER

---

[19] أحمد السعيدي، التخطيط الاستراتيجي و علاقته بفاعلية الاداء المؤسسي :دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجية للمعلومات، مذكرة ماجستير غير منشورة: الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ،ص 170.

"إن المصدر العام الأساسي للخطأ في القرارات هو التركيز على إيجاد الإجابات الصحيحة، بدلا من الأسئلة الصحيحة."

.2 مرحلة خلق و تطوير البدائل : يتم خلق و تطوير البدائل الاستراتيجية و التي يجب أن تكون متعددة، و إلا فليس هناك قرار يتخذه المدير الاستراتيجي، و من النماذج المعتمدة في هذا الشأن : نموذج العصف العقلي (عصف الأفكار) .... و بالرغم من أهمية خلق البدائل الاستراتيجية إلا أن متحذ القرار مطالب بإدراك مختلف القيود التي قد تعيق تحقيقها...و هي مختلفة...

.3 تقييم البدائل : و ذلك من خلال مرحلتين:

* دراسة جدوى لكل بديل " إمكانية التنفيذ "

* الاستمرارية في جميع المعلومات في كل بديل من حيث درجة فاعليته...و أخيرا يقوم بدراسة انعكاسات هذا البديل [20] .

اختيار أفضل البدائل : بناءا على الخطوة السابقة نقوم بمفاضلة بين البدائل و يتم اختيار البديل.

.5 وضع البديل حيز التنفيذ : إن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي لا تنتهي بمجرد اختيار البديل، بل تستمر إلى تنفيذ الذي يتم من طرف أعوان التنفيذ.

.6 المتابعة و التقييم: بعد تنفيذ القرار، تأتي آخر مرحلة في اتخاذ القرار الاستراتيجي، و التي من خلالها يتابع المدير الاستراتيجي نتائج قراره حتى يتأكد من مدى فاعليته و كفاءته. بعد تحقيق للنتائج المرغوبة، و في حالة ما إذا ثبت عدم جدوى قراره فإن المدير الاستراتيجي يمكنه التصرف بعدة طرق كأن يقوم بالرجوع إلى بعض البدائل[21]. ..

1.2-الدور الفعال للمؤسسة العسكرية للحد من الازمات:

---

[20] المرجع نفسه، ص 172.

[21] الجحني علي بن فايز، **مرجع سبق ذكره**،ص19.

–المؤسسة العسكرية اللسان الحالي لكل مؤسسة و أكثر طريقة ناجحة للوصول الى قلوب الجماهير و رسم صورة جيدة في أذهان المتعاملين و كسب تأييد الجمهور الخارجي.

– من ايجابيات المؤسسة العسكرية أنها لم تأتي من فراغ ...من خدمة المواطن و رفع الوعي و الادراك لدى الجماهير بكيفية التصرف السليم، و بناء جيل واعي مدرك للأخطار التي تحيط به من خلال الارشادات و الحملات التحسيسية المساهمة في تفعيل خطط و برامج المؤسسة الامنية لتحقيق الاهداف المنشودة .أي التعاون مع المصالح لتحقيق برامج ذات فاعلية و المصلحة العامة مع الجمهور الخارجي[22].

أن المسار التاريخي للمؤسسة العسكرية بين أن فاعليته لا تقتصر فقط على المهام العسكرية وانما يمتد الى ادوار إنسانية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العسكرية خدمة للجميع, حيث استطاعت من خلال مسيرتها أن تحقق سلسلة من الانجازات على مختلف الأصعدة وفي نواحي كثيرة و لم يتأخر الجيش الوطني الشعبي ولو لحظة عن مساعدة المواطنين .

ولعل خير دليل على ذلك الدور الكبتَ الذي لعبته المؤسسة العسكرية في عمليات الإنقاذ زلزال الشلف سنة 1980 وكذلك تدخلها في فيضانات العاشر من نوفمبر سنة 2001 وكذلك زلزال21 ماي 2003 وعليه فكانت المؤسسة العسكرية في مقدمة الصفوف حيث قدمت المساعدة للمواطنين و قامت من خلال أفراد الجيش بفتح الطريق و إنقاذ الضحايا حيث سخرت المؤسسة العسكرية كل الإمكانات المادية و البشرية المتوفرة لمساعدة السكان و التخفيف من ألامهم وهذا بشهادة المواطنين المتضررين بأنفسهم ,مما ولد نوعا من التضامن بين المؤسسة العسكرية والمواطنين[23].

---

[22]أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1991،ص 98.

[23]بابا العربي المسلم،**المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديموقراطي**،**مجلة العلوم الانسانية**،العدد35،ص200

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه تبين لنا أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة اجتماعية سياسية في حديثة الاستقلال و عليه فان المؤسسة العسكرية ,لا يقتصر على مفهوم القوات المسلحة ,ولا على مفهوم ان وظيفتها هي المحافظة على تماسك المجتمع ودرء الأخطار الخارجية ,لان النظام السياسي المعاصر استوجب تعدد أشكال و تنظيمات أجهزة إدارة الدولة بصورة تكاد تكون متساوية مع المؤسسة العسكرية.

المؤسسة العسكرية تعتبر قمة القوة و بالطبع فإنها لا تتضمن كل أعضاء الجسد السياسي الاقتصادي و الاجتماعي ما لم يكونوا جميعا يشاركوا بنفس القدرة قدم المساواة في دفع عجلة التنمية.

قائمة المراجع:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، مارس 2016.

أ-الكتب

1-أوكل سعيد ، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992.

2- الجحني علي بن فايز ، مدخل الى العلاقات العامة الانسانية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية،2002.

3-بومخلوف محمد ، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، الجزائر: دار الامة،2000.

4-بلقاسم محمد ، الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية ،الجزائر :دار المعرفة ،1993.

5- بن قفة عمر، المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية، الجزائر : دار الشروق للنشر،2000.

6- هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1991.

7- عدون دادي ، اقتصاد المؤسسة، الجزائر: دار المحمدية،2002.

8- محمد علي محمد، الشباب العربي و التفكير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية،1985.

9-محمد سويدي، علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

10-عبد الحليم الزيات، في سيسيولوجيا بناء السلطة- الطبقة- القوة- الصفوة، عمان :دار المعرفة،2002.

11-السيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث . مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي : القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع ط3،2004.

المجلات و الموسوعات:

1 -الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات العربية،ط2،1991.

2 -المسلم بابا العربي ،المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديموقراطي، مجلة العلوم الانسانية،العدد35.

3 -مديرية الاعلام و الاتصال و التوجيه، الجيش الوطني الشعبي مسيرة اربعين سنه،" مجلة الجيش" ،العدد 468،2002.

المذكرات العلمية:

1-السعيدي أحمد ، التخطيط الاستراتيجي و علاقته بفاعلية الاداء المؤسسي :دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجية للمعلومات، مذكرة ماجستير غير منشورة: الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.